Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science
Volume 1, Number 1, April
مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

دراسة تحليلية لحالة الإدماج المالي في مصر

السيد صلاح الدين سيد محمد علي - مدرس الاقتصاد والمالية العامة
بمعهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب

ARTICLE INFO.

Article History
Received: 25 March 2021
Received in Revised form :5 April 2021
Accepted : 9 April 2021

Keywords

الادماج المالي ، الخدمات المالية ، الاستبعاد المالي

المقدمة

اهتمت معظم حكومات العالم بتعزيز الإدماج المالي وتضمين أكبر عدد من مواطنيها في النظام المالي الرسمي وتسهيل حصول الفئات الاجتماعية المختلفة على الخدمات المالية، لضمان مشاركة عدد أكبر من الأفراد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الفرص المشتركة.

ويكتسب الإدماج المالي ووصول الأفراد للخدمات المالية الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي واستخدامها أهمية اقتصادية كبيرة خاصة في الدول الفقيرة، والتي يغلب على مجتمعاتها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من مواطنيها، حيث يعمل الإدماج المالي على تعزيز خلق فرص متكافئة للأفراد ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ظهر اهتمام مصر بتعزيز الإدماج المالي وأصبح من المصطلحات الاقتصادية المنتشرة إعلامياً، وقدمت الدولة العديد من الجهود الساعية لضمان وصول المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، وأصبح تعزيز الإدماج المالي في مصر من أولويات السياسة الاقتصادية المصرية.

إشكالية البحث

أكدت العديد من المنظمات الدولية على أهمية التركيز على الإدماج المالي باعتباره آلية هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وسعت معظم دول العالم إلى تعزيز الإدماج المالي، وعلى الرغم من جهود مصر في تحقيق الإدماج المالي إلا أنه ما زال العديد من المواطنين المصريين مستبعدين مالياً، وغير قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها على النحو الذي يتفق مع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد التساؤل الرئيسي لهذا البحث هو ماهو الوضع الحالي للإدماج المالي في مصر؟

أهداف البحث

1- تحديد مفهوم الإدماج المالي.

5- التعرف على جهود مصر في تعزيز الإدماج المالي.

6- تحليل مؤشرات الإدماج المالي في مصر.

7- تحديد أسباب الاستبعاد المالي في مصر.

8- وضع تصور للتغلب على أسباب الاستبعاد المالي في مصر.

أهمية البحث

تكتسب دراسة موضوع (دراسة تحليلية لحالة الإدماج المالي في مصر) أهميتها من تزايد الاهتمام العالمي بالإدماج المالي، وسعي العديد من دول العالم إلى تعزيزه، واعتباره آلية هامة لتحقيق التنمية العادلة والتغلب على العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في استخلاص مؤشرات الإدماج المالي في مصر وتحليلها، واستنتاج أسباب الاستبعاد المالي في مصر وسبل التغلب عليها.

خطة البحث

يتناول الباحث موضوع دراسة تحليلية لحالة الإدماج المالي في مصر في ثلاث مطالب، وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول: مفهوم الإدماج المالي

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الإدماج المالي في مصر

المطلب الثالث: عوائق الإدماج المالي في مصر وسبل التغلب عليها

المطلب الأول

مفهوم الإدماج المالي

يحظى الإدماج المالي وإمكانية وصول نسبة كبيرة من البالغين إلى القطاع المالي الرسمي باهتمام عالمي حقيقي، كما ظهر في قمة مجموعة العشرين في عام 2009م وإعلان المايا عن التحالف من أجل الإدماج المالي في عام 2011م. [1]

وتتعدد تعريفات الإدماج المالي، ومنها أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول ، والتوافر، واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد. [2]

ويعرفه البعض بأنه حالة يستطيع فيها كل شخص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والتي يتم تقديمها بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، مع الاحترام والكرامة. [3]

ويرى البعض أن الإدماج المالي هو غياب للحواجز السعرية أو غير السعرية في استخدام الخدمات المالية. [4]

ويعرفه أخرون بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل المجموعات الضعيفة، مثل الأقسام الضعيفة والمجموعات منخفضة الدخل بتكلفة معقولة. [5]

ويرى البعض أن جوهر الإدماج المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينه من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. [6]

---

[1]–T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27 2015, p 267.

2–H. T. Williams, A. J. Adegoke, A. Dare, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Volume 7, Issue 5, May 2017, p. 265.

3–T. Arun, R. Kamath, op.cit., p 267.

4–A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY, Volume 4, No. 2, December 2013, p 55.

5–S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion – A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, p. 23087.

6–A. Damodaran, op.cit., p 54.

ويرى الباحث أن الإدماج المالي هو إتاحة وصول جميع الأفراد البالغين من مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية إلى الخدمات المالية الرسمية، وقدرتهم على الاستفادة الفعلية منها بما يتواءم مع احتياجاتهم.

ولقد تحقق تقدم ملحوظ في الإدماج المالي على الصعيد العالمي حيث قام نحو 515 مليون فرد بالغ في الفترة مابين عامي 2014م و 2017م، بفتح حسابات في البنوك ومؤسسات الخدمات المالية الرقمية، لترتفع نسبة مالكي الحسابات بين البالغين من 62٪ عام 2014م إلى 69٪ عام 2017م في حين كانت 51٪ عام 2011م. [7]

ويشكل غياب الإدماج المالي (الاستبعاد المالي) ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتضمن عوامل متنوعة مثل الجغرافيا، والثقافة، والدين، والتاريخ، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية. [8]

ويقصد بالاستبعاد المالي تلك العمليات التي تمنع بعض المجموعات والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، أو عدم قدرة الأفراد أو الأسر أو المجموعات على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية في شكل مناسب. [9]

ويقدر عدد المستبعدين ماليا بنحو 1.7 مليار بالغ على مستوى العالم لا يمتلكون أية حسابات مصرفية أو أية حسابات في مؤسسات الخدمات المالية الرقمية، ويتركز معظمهم في الدول النامية ، ففي البلدان مرتفعة الدخل ترتفع مؤشرات الإدماج المالي حيث يمتلك 94٪ من البالغين حسابات مالية، في حين تنخفض هذه النسبة في البلدان النامية إلى 63٪ من البالغين. [10]

تختلف نتائج الاستبعاد المالي حسب طبيعة ومدى انخفاض الخدمات المالية، ففي حالة غياب الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الفئات ذات الدخل المنخفض، فإنها تواجه نقصاً في المدخرات

7-A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, The World Bank, 2018, p. 2.

8_A. T. Odeleye, M. O. Olusoji, FINANCIAL INCLUSION AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA, Conference: ATTAINING INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA: CHALLENGES AND PROSPECTS, At Abuja, Nigeria, March 2016, p. 5.

9- S.Chinnathambi, T.Ramachandran, op.cit., pp. 23088-23900.

10-A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, op.cit., pp. 2-4.

وانخفاض الاستثمارات، وعدم وجود تخطيط مالي آمن لكبار السن، وصعوبات في الحصول على الائتمان أو الحصول على ائتمان من مصادر غير رسمية بأسعار فائدة باهظة. [11]

وترتبط فوائد الوصول إلى الخدمات المالية من قبل المستبعدين مالياً بعوامل أخرى غير مالية مكملة له، على سبيل المثال، يواجه صغار المزارعين في إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من العقبات تقيد زيادة الإنتاج ، ومنها نقص المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إليها، وصعوبة وتكلفة الوصول إلى الأسواق، ولذلك فإن الاستفادة من زيادة الوصول إلى الخدمات المالية ترتبط بتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي، وتشجيع تبني ممارسات زراعية حديثة، وتحسين البنية التحتية من أجل خفض تكلفة الوصول إلى الأسواق. [12]

[11]– S.Chinnathambi, T.Ramachandran, op.cit., p. 23088.

[12]–L. KASEKENDE, What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa?, Development, Volume 57, 2014, NO. (3–4), p 485.

المطلب الثاني

تقييم مؤشرات الإدماج المالي في مصر

أسفرت الجهود المصرية في مجال تعزيز الإدماج المالي عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الإدماج المالي في مصر، سواء فيما يتعلق بمؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية أو بمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات وتقييمها:

أ. مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر

تحسنت مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خاصة خلال الفترة من عام 2012م إلى عام 2018م، وزاد عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية، وهو ما يوضحه الجدول التالي الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) تطور مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر في الفترة من عام 2012م إلى عام 2018م.

العام	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ
2012م	10,3	4,5
2014م	12,0	4,6
2016م	15,6	4,7
2018م	18,6	5,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (1) التحسن المستمر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خلال الفترة من عام 2012م إلى عام 2018م، حيث ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ من نحو 10,3 ماكينة في عام 2012م إلى نحو 18,6

ماكينة في عام 2018م، كما ارتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ من نحو 4,5 فرع في عام 2012م إلى نحو 5 فروع في عام 2018م.

وتشير بيانات الجدول التالي جدول رقم (2) إلى أنه على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلا أنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالعديد من دول العالم.

جدول رقم (2)

مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر ومجموعة من مناطق العالم في عام 2018م.

الدول والمناطق	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ
مصر	18,6	5,0
العالم	41,6	12,7
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	29,1	9,2
الدول العربية	34,7	11,9
إفريقيا جنوب الصحراء	6,5	5,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من الجدول السابق رقم (2) انخفاض مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث بلغ عدد عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ نحو 18,6 ماكينة في حين كان المتوسط العالمي 41,6 ماكينة، وبلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 29,1 ماكينة، وفي الدول العربية كان 34,7 ماكينة، في حين ينخفض في دول إفريقيا جنوب الصحراء ليصل نحو 6,5 ماكينة، كما يتضح انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 إلف بالغ في مصر حيث بلغ نحو 5 فروع، في حين كان المتوسط العالمي 12,7 فرع، وبلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 9,2 فرع، وفي الدول العربية كان 11,9 فرع، في حين كان في دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو 5 فروع.

ب. مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر

تحسنت مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر خاصة خلال الفترة ما بين عامي 2011م و2017م، ويوضح الجدول التالي جدول رقم (3) تحسن مؤشرات الإدماج المالي في مصر خلال الفترة ما بين عامي 2011م و2017م.

جدول رقم (3)

تطور مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر في الفترة من عام 2011م إلى عام 2017م.

المؤشر	2011م	2014م	2017م
البالغين (+15) الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	10	14	33
البالغين (+15) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	1	4	6
البالغين (+15) الذين يمتلكوا بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	5	10	25
البالغين (+15) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	4	6	6
البالغين (+15) الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	1	2	3
البالغين (+15) الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	2	5	12
البالغين (+15) الذين استخدموا الإنترنت في دفع الأموال كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	–	1	3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يلاحظ من الجدول السابق رقم (3) ارتفاع ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في مصر، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر من 10٪ عام 2011م إلى 14٪ عام 2014م، ثم إلى 33٪ عام 2017م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 1٪ عام 2011م إلى 4٪ عام 2014م، ثم إلى 6٪ عام 2017م.

وارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا بطاقة خصم إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 5٪ عام 2011م إلى 10٪ عام 2014م، ثم إلى 25٪ عام 2017م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 4٪ عام 2011م إلى 6٪ عام 2014م، واستمرت 6٪ عام 2017م.

وارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 1٪ عام 2011م إلى 2٪ عام 2014م، ثم إلى 3٪ عام 2017م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر المؤسسات المالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 2٪ عام 2011م إلى 5٪ عام 2014م، ثم إلى 12٪ عام 2017م.

وارتفاع نسبة البالغين مستخدمي الانترنت في دفع الأموال إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من 1٪ عام 2014م إلى 3٪ عام 2017م.

وتشير بيانات الجدول التالي الجدول رقم (4) إلى أنه على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية إلا أنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالعديد من دول العالم.

جدول رقم (4) مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر

ومجموعة من مناطق العالم في عام 2018م.

المؤشر / الدول والمناطق	البالغين (15+) الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (15+) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (15+) الذين يمتلكوا بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (15+) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (15+) الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (15+) الذين استخدموا الإنترنت في دفع الأموال كنسبة من إجمالي البالغين(٪)
مصر	33	6	25	6	3	3
العالم	69	27	48	11	18	29
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	48	12	36	9	7	16
الدول النامية	63	21	40	9	10	21
الدول منخفضة الدخل	35	11	9	7	2	5
الدول العربية	37	9	27	5	5	9
إفريقيا جنوب الصحراء	43	15	18	7	3	8

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول السابق رقم (4) تدني مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث تمثل نسبة مالكي الحسابات إلى مجموع البالغين في مصر نحو 33٪، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى 69٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 48٪، وفي الدول النامية 63٪، وفي الدول العربية 37٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء 43٪، وفي الدول منخفضة الدخل 35٪.

كما يلاحظ انخفاض نسبة البالغين الذين قاموا بالأدخار في مؤسسات مالية رسمية إلى مجموع البالغين في مصر وبلغت 6٪، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى 27٪، ويصل متوسط هذه

النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 12٪، وفي الدول النامية 21٪، وفي الدول العربية 9٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء 15٪، و في الدول منخفضة الدخل 11٪.

ويشير الجدول أيضاً إلى انخفاض ملكية بطاقات الخصم في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الخصم إلى مجموع البالغين في مصر نحو 25٪، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى 48٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 36٪، وفي الدول النامية 40٪، وفي الدول العربية 27٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء 18٪، و في الدول منخفضة الدخل 9٪.

كما أن نسبة البالغين الذين قاموا بالأقتراض من المؤسسات المالية الرسمية إلى مجموع البالغين في مصر بلغت 6٪، وهي بذلك تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة والذي بلغ 11٪، وتنخفض عن متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي الدول النامية، حيث تصل النسبة نحو 9٪، ولكنها تقترب من متوسط النسبة في دول افريقيا جنوب الصحراء وفي الدول منخفضة الدخل حيث بلغت النسبة 7٪، كما تزيد عن متوسط النسبة في الدول العربية حيث يقدر بنحو 5٪.

ويشير الجدول أيضاً إلى انخفاض ملكية بطاقات الائتمان في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الائتمان إلى مجموع البالغين في مصر نحو 3٪، وهي نفس النسبة في دول افريقيا جنوب الصحراء، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى 18٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 7٪، وفي الدول النامية 10٪، وفي الدول العربية 5٪، بينما تنخفض النسبة في الدول منخفضة الدخل إلى 2٪.

كما أن نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الانترنت في الشراء أو دفع الفواتير إلى مجموع البالغين في مصر بلغت 3٪، وهي بذلك تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة والذي بلغ 29٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 16٪، وفي الدول النامية 21٪، وفي الدول العربية 9٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء 8٪، و في الدول منخفضة الدخل 5٪.

المطلب الثالث

عوائق الإدماج المالي في مصر وسبل التغلب عليها

توجد مجموعة من العوائق التي تواجه تعزيز الإدماج المالي في مصر، والتي يجب التغلب عليها لضمان وصول أكبر عدد من المواطنين المصريين للخدمات المالية واستخدامها، ويوضح الجدول التالي الجدول رقم (5) أهم العوائق التي تواجه تعزيز الإدماج المالي في مصر.

جدول رقم (5)

عوائق الإدماج المالي ومدى مساهمتها في الإستبعاد المالي في مصر في عام 2017م.

العائق	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم ماليا (كنسبة من اجمالي البالغين في مصر ٪)	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم ماليا (كنسبة من اجمالي البالغين المستبعدين ماليا في مصر ٪)
بعد المسافة عن البنوك	5	7
ارتفاع أسعار الخدمات المالية	13	18
نقص الوثائق المطلوبة	9	13
نقص الثقة	4	5
دينية	3	5
وجود فرد في العائلة له حساب	7	9
نقص التمويل	59	83
عدم الحاجة	3	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يتبين من الجدول السابق رقم (5) أن أهم عوائق تعزيز الإدماج المالي في مصر هي:

1- بعد المسافة عن البنوك

تعمل معظم البنوك التجارية في المدن والمناطق التجارية ولذلك يعاني العديد من سكان الريف والمناطق النائية أو المهمشة من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع تكاليف ووقت السفر إلى أماكن تواجد فروع البنوك التجارية.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن بعد المسافة عن البنوك في مصر يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة 5٪ من البالغين ونسبة 7٪ من المستبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أن تعزيز الإدماج المالي في مصر يتطلب تسهيل وصول الخدمات المالية للريف والمناطق المستبعدة، من خلال زيادة عدد فروع البنوك وتغطيتها للعديد من المناطق، ومن خلال تنظيم البنوك لقوافل مصرفية متنقلة تصل للمواطنين في المناطق المستبعدة، ومن خلال التركيز على الخدمات المالية الرقمية التي تستطيع تجاوز القيود الجغرافية.

2- عدم توافر المال وارتفاع أسعار الخدمات المالية

يعد عدم توافر المال هو السبب الأساسي لعدم ملكية الحسابات على مستوي العالم، و يعد سبباً رئيسياً في الاستبعاد المالي لنحو 63٪ من المستبعدين مالياً في الدول النامية، ونحو 77٪ من المستبعدين مالياً في الدول منخفظة الدخل. [13]

ويصعب على الفقراء الوصول إلى الخدمات المالية في حالة ارتفاع تكاليفها، مثل ارتفاع تكاليف فتح الحساب، أو ارتفاع أسعار الفائدة على الإئتمان، كما أن العديد من المؤسسات المالية لديها شروط مالية تتعلق باستخدام الحسابات المصرفية، مثل الحد الأدنى لمتطلبات الرصيد.

ويتبين من بيانات الجدول رقم (5) أن عدم توافر المال يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة 59٪ من البالغين ونسبة 83٪ من المسبعدين ماليًا في مصر، كما ساهم ارتفاع أسعار الخدمات المالية في مصر في الاستبعاد المالي لنسبة 13٪ من البالغين ونسبة 18٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على الجهاز المصرفي المصري العمل على إتاحة الخدمات المالية للفقراء، عن طريق تقديم خدمات مالية موجهة للفقراء بأسعار مناسبة وشروط ميسرة، وتبني أساليب

---

[13]-The World Bank, The Global Findex database 2017, Retrieved March 24, 2019, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

ملائمة لتشجيعهم على استخدام الخدمات المالية، مثل حسابات الادخار الإلزامية، وبرامج القروض الجماعية، وتصميم خدمات مالية مبتكرة.

3- نقص الوثائق المطلوبة

تشترط المؤسسات المالية الرسمية مجموعة من الشروط في عملائها مثل اشتراط سن معين لأهلية التعامل مع البنوك، أو وثائق خاصة بالضمانات للاقتراض، أو وثائق اثبات مصدر الدخل.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن نقص الوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات المالية الرسمية في مصر ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة 9٪ من البالغين ونسبة 13٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على البنوك التوازن بين التحقق من توافر الضمانات والوثائق وبين تسهيل تقديم الخدمات المالية، ويجب تيسير اجراءات الحصول على الخدمات المالية دون إخلال بالمتطلبات القانونية وما تقتضيه المعايير المصرفية.

4- نقص الثقة في المؤسسات المالية

يؤدي نقص الثقة في المؤسسات المالية إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية، فقد يخشى البعض أن يتم اطلاع الغير على حسابتهم المصرفية، أو أن يؤدي وجود حساب مصرفي إلى الحرمان من الدعم الحكومي، أو التعرض للاحتيال في المدفوعات الرقمية.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن نقص الثقة في البنوك ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة 4٪ من البالغين ونسبة 5٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أن التغلب على هذا العائق يقتضي العمل على محو الأمية المالية، وتنظيم حملات اعلامية لتعزيز الثقة في المؤسسات المالية وتبديد مخاوف البعض من التعاملات المصرفية.

5- الأسباب الدينية

يعزف بعض المسلمين عن استخدام الخدمات المالية المصرفية لاعتقادهم في تعارض هذه الخدمات مع قواعد الشريعة الاسلامية.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى مساهمة الثقافة الدينية في الاستبعاد المالي لنسبة 3٪ من البالغين ونسبة 5٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على المؤسسات المالية تصميم خدمات مالية تخاطب الثقافات الدينية المختلفة ومراعاة توافر منتجات خاصة بالمعاملات الاسلامية.

6- وجود فرد في العائلة له حساب

يحدث في بعض الأحيان أن تعتمد الأسرة على حساب مالي لأحد أفرادها بدلاً من وجود حسابات مستقلة، ويؤدي ذلك لانخفاض الحسابات المالية خاصة للنساء، فبينما تصل نسبة مالكي الحسابات المالية الرسمية للذكور في مصر 39٪ من البالغين، تنخفض هذه النسبة للإناث لتصل إلى 27٪.[14]

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الاعتماد على وجود حساب مالي لفرد أخر في العائلة ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة 7٪ من البالغين ونسبة 9٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب التعاون بين الحكومة والجهاز المصرفي ووسائل الاعلام في تشجيع استقلال الحسابات المصرفية للبالغين من أفراد العائلة، وقيام البنوك بتصميم منتجات مالية صغيرة تناسب المرأة والشباب، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة بدفع مرتبات وأجور العاملين من خلال الحسابات المالية، وسوف يؤدي ذلك إلى وجود حساب مالي مستقل لكل فرد عامل.

7- الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخدمات المالية الرسمية

قد لا يحتاج البعض لاستخدام الخدمات المالية نتيجة تفضيلهم للدفع النقدي، أو لعدم الحاجة للائتمان، أو عدم وجود أعمال تجارية، أو تفضيل قنوات الادخار غير الرسمية.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن الاعتقاد بعدم الحاجة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة 3٪ من البالغين ونسبة 4٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

[14]–The World Bank, The Global Findex database 2017,op.cit.,Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

ويرى الباحث أنه يجب على الجهاز المصرفي الترويج لأهمية الخدمات المالية الرسمية، وتصميم خدمات مالية مشجعة للفئات الاجتماعية المختلفة، كما أن قيام القطاعين العام والخاص بدفع المرتبات والأجور من خلال الحسابات المالية سيزيد من أهمية امتلاك العاملين لحسابات مالية.

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة تحليلية لحالة الإدماج المالي في مصر، من خلال عرض مفهوم الإدماج المالي ثم تناول البحث الوضع الحالي للإدماج المالي في مصر، من خلال عرض أبرز الجهود المصرية لتعزيز الإدماج المالي، وعرض مؤشرات الإدماج المالي في مصر وتقييمها، ثم وضح البحث العوائق التي تواجه تعزيز الإدماج المالي في مصر وكيفية التغلب عليها.

ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. يشكل الاستبعاد المالي ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتضمن عوامل متنوعة مثل الجغرافيا، والثقافة، والدين، والتاريخ، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية.
2. يستبعد بعض الأفراد أنفسهم مالياً ويعزفون طواعية عن استخدام الخدمات المالية الرسمية، لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو دينية.
3. تعد أهم عوائق تعزيز الإدماج المالي في مصر هى بعد المسافة عن البنوك، وعدم توافر المال، وارتفاع أسعار الخدمات المالية، ونقص الوثائق المطلوبة، ونقص الثقة في المؤسسات المالية، والمعتقدات الدينية لدى البعض، والاعتماد على استخدام حساب فرد أخر في العائلة، واعتقاد البعض بعدم الحاجة للخدمات المالية.

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلى:

1. يتعين على البرلمان إصدار مجموعة من التشريعات الداعمة لتعزيز الإدماج المالي، ومنها إلزام جميع المؤسسات العامة والخاصة بدفع مرتبات وأجور العاملين بها من خلال حسابات مالية رسمية.
2. يجب على البنك المركزي إلزام البنوك العاملة في مصر بتوفير أعداد مناسبة من فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، مع مراعاة التوزيع الجغرافي الملائم .

3. يجب على الحكومة المصرية والجهاز المصرفي والمؤسسات الإعلامية العمل على محو الأمية المالية لدى المواطنين المصريين، وتنظيم فاعليات تستهدف تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتوضيح أهمية الاستفادة من الخدمات المالية.
4. يجب على الجهاز المصرفي المصري تصميم خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، والاعتماد على أساليب مبتكرة لإتاحة وصول أكبر عدد من الأفراد للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.
5. يجب على الجهاز المصرفي المصري العمل على إتاحة الخدمات المالية للفقراء، عن طريق تقديم خدمات مالية موجهة للفقراء بأسعار مناسبة وشروط ميسرة، وتبني أساليب ملائمة لتشجيعهم على استخدام الخدمات المالية مثل حسابات الادخار الإلزامية، وبرامج القروض الجماعية، وتصميم خدمات مالية مبتكرة.